الأنباء
الاحد 16 مارس 2014

«الشال»: استمرار زرع البلد في الوحدات السكنية الأفقية أمر مستحيل

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي إن القضية الإسكانية التي وضعت لها قديما قواعد وأساسات غير قابلة للاستدامة، هي القواعد نفسها والأساسات الخاطئة الحالية لقضية التوظيف وقضية المالية العامة، والواقع أنها كلها قضايا مرتبطة بعضها ببعض، والاستمرار في أي منها يعجل بإسقاط الأخرى. وفي بداية الأسبوع الفائت، عقد مؤتمر برعاية ومشاركة الحكومة ومجلس الأمة، وقدمت فيه طروحات بعضها كان عقلانيا، صلبها أن استمرار زرع البلد من الحدود إلى الحدود بالوحدات السكنية الأفقية أمر مستحيل وبيع لوهم لن يتحقق. ليس ذلك فقط، وإنما سوف يؤدي إلى تآكل صادرات النفط، وسيراكم عجز المالية العامة، وسيؤدي

ضرورة ابتكار فلسفة للرعاية السكنية قابلة للاستدامة

حتما إلى العجز عن التوظيف والتعليم والخدمات الصحية وحتى صيانة البنى التحتية. وقد سبق للشال أن نشرت أرقامها حول القضايا الرئيسية، وخلصت إلى حتمية اصطدام البلد بحائط إن استمرت الحكومة في سياساتها الحالية، ولكن لا بأس من استعارة بعض الأرقام من أوراق المؤتمر والتي تخلص إلى النتائج نفسها، وتؤكد استحالة استدامة السياسات الحالية. وزير الكهرباء يذكر في مداخلته أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية قدمت طلبا لتوفير طاقة لنحو 174 ألف وحدة سكنية جديدة، وقدر احتياجاتها بنحو 14 ألف ميجاواط، أو أكثر مما أنتجته الكويت من الكهرباء منذ عهد الاستقلال، علما بأن عدد المنازل القائمة في الكويت حاليا يبلغ نحو 140,021 منزلا. ويزيد: ان الكويت تقدم دعما للطاقة حاليا بحدود 3 مليارات دينار سنويا أو نحو 75٪ من كل مصروفات الموازنة العامة في السنة المالية 2000/1999، وذلك سوف يرفع المقتطع من إنتاج النفط لتوليد الطاقة محليا من نحو 10٪ إلى نحو 20٪، على حساب التصدير.

رئيس اتحاد العقاريين ورئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر يقول في ورقته ما يستحيل مواجهته، حيث انخفضت نسبة الأسر الكويتية التي تملك سكنها في العشر سنوات منذ عام 2003 وحتى عام 2013 من نحو 61٪ إلى نحو 55,9٪، وبينما تبلغ قائمة الانتظار حاليا نحو 109 آلاف طلب، وهناك وعد بإنجاز نحو 174 ألف طلب. ويقدر رئيس اللجنة المنظمة عدد الطلبات الإسكانية القادمة خلال 20 سنة بنحو 342,960 طلبا، بكلفة للوحدة الواحدة بنحو 252 ألف دينار كويتي لمنزل بمساحة 400 متر مربع، أو بكلفة مالية إجمالية بحدود 86,7 مليار دينار. وليس مهما أن تكون أرقام التكلفة دقيقة أو حتى إن بلغت نصفها، ما يبقى بعد ذلك لن يفي بالحاجة إلى خلق نحو 600 ألف فرصة عمل للقادمين الجدد إلى سوق العمل ولا إلى تقديم خدمات طبية أو تعليمية لائقة، والواقع أنه لن يبقى ما يكفي لضمان الحد الأدنى من الاستقرار السياسي الضروري.

وزير الإسكان في حكومة وزير الكهرباء نفسها، يذكر أن هناك قيدا ماليا وان هناك قيدا فنيا على إنجاز الـ 174 ألف مسكن، ولكن القيد الأهم هو قيد الوقت، بمعنى آخر، هو بعد بتوزيع 12 ألف وحدة سكنية سنويا، أي هو مؤمن باستدامة السياسة الإسكانية الحالية. ولا نعرف لأي الحكومتين ستكون الغلبة، هل ستكون لتلك التي تتحدث بلغة الأرقام والتي تؤمن بعدم تسويق المستحيل لأن من سيدفع ثمن تداعياته هم بسطاء الناس، أم الحكومة التي تؤمن بأن قيد الوقت فقط هو الذي قد يؤخر برامج استمرارها في السياسة المستحيلة؟

من المؤكد أن مؤتمر الإسكان كان خطوة على الطريق الصحيح، فالأصل هو مصارحة الناس بلغة أرقام لا تخطئ بأن الاستمرار في خطأ معروفة كارثية نتائجه خطيئة لا تغتفر، وذلك لا يعني إلغاء مبدأ الرعاية السكنية خصوصا أمام جنون ارتفاع أسعار الأراضي، وإنما بابتكار فلسفة للرعاية السكنية قابلة للاستدامة. ويبقى مشكل الكويت الأزلي، وهو أن الحل لا يأتي بصحة أو حتى دقة التشخيص، وإنما بالإدارة القائمة على مواجهة متطلباته، فهي إما لا تجيد قراءته، وإما لا تهتم بتقديم تضحية علاجه.

باقي تفاصيل التقرير على موقع «الأنباء»

كل مؤشرات ربحية «الأهلي المتحد» سجلت تحسناً في 2013

تطرق تقرير الشال الى نتائج البنك الأهلي المتحد خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 حيث قال ان صافي أرباح البنك ـبعد خصم الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارةـ بلغ نحو 42,9 مليون دينار، بارتفاع مقداره 4,9 ملايين دينار، أي ما نسبته 13٪، مقارنة بنحو 38 مليون دينار، في 31 ديسمبر عام 2012. ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى ارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 12,4 مليون دينار، حين بلغت نحو 98,7 مليون دينار، مقارنة مع نحو 86,4 مليون دينار، في الفترة نفسها من العام 2012. وعليه بلغ إجمالي موجودات البنك نحو 3,165 مليارات دينار، بارتفاع بلغت نسبته 20,2٪، مقارنة بنحو 2,633 مليار دينار بنهاية عام 2012. وسجل بند مديني تمويل، ارتفاعا، بلغ قدره 412,8 مليون دينار ونسبته 23,9٪، ليصل إلى نحو 2,141 مليار دينار (67,6٪ من إجمالي الموجودات)، مقابل 1,728 مليار دينار (65,6٪ من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية ديسمبر 2012. وانخفضت ودائع البنك لدى بنك الكويت المركزي بنسبة بلغت 13,5٪، أي بما يعادل 45 مليون دينار، ليصل إجمالي الودائع إلى نحو 287,6 ملايين دينار (9,1٪ من إجمالي الموجودات)، مقابل 332,6 مليون دينار (12,6٪ من إجمالي الموجودات)، في نهاية عام 2012. بينما ارتفع بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 114,9 مليون دينار حين بلغ نحو 382,1 مليون دينار (12,1٪ من إجمالي الموجودات)، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 43٪، مقارنة مع 267,2 مليون دينار (10,1٪ من إجمالي الموجودات)، في نهاية عام 2012. وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات ربحية البنك، جميعها، سجلت تحسنا، حيث ارتفع كل من مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 14,3٪، مقارنة بنحو 14,1٪ بعام 2012، وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) ارتفاعا، حين بلغ نحو 1,5٪، قياسا بنحو 1,4٪، في نهاية ديسمبر عام 2012. ومعه مؤشر العائد على رأسمال البنك (ROC) الذي حقق ارتفاعا، أيضا، حين بلغ نحو 34,5٪، مقارنة بعام 2012، حين بلغ نحو 32,9٪. وأعلن البنك عن نيته التوصية بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 18٪ من القيمة الاسمية للسهم، وتوزيع 5٪ أسهم منحة، مقارنة مع توزيع 18٪ نقدا و10٪ منحة في عام 2012، وهذا يعني أن السهم حقق عائدا نقديا بلغت نسبته 2,5٪ على سعر الإقفال المسجل في نهاية 31 /12 /2013 والبالغ 720 فلسا للسهم الواحد. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى 36,2 فلسا، مقابل 32,9 فلسا، في عام 2012. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 19,9 مرة مقارنة مع 24,9 مرة، في عام 2012، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد بنحو 10٪ عن مستواه في نهاية ديسمبر 2012، مقارنة بتراجع السعر السوقي للسهم بنحو 12,2٪، وقد بلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 2,9 مرة بعد كان 3,3 مرات في العام 2012.

باقي تفاصيل التقرير على موقع «الأنباء»

لا إنجاز لمجلس التعاون الخليجي على مدار ثلث قرن

أوضح تقرير الشال انه بحلول عام 2014 أكمل مجلس التعاون لدول الخليج الست ثلث قرن من الزمن، وهي فترة طويلة بقياس الوقت، استطاعت خلالها الصين مثلا والتي كانت في بدايتها جائعة ومليئة بالأوبئة ومعظم سكانها يقبعون تحت خط الفقر المدقع، من الارتقاء إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم مع احتمال أن تبلغ مستوى أكبر اقتصاد قبل حلول عام 2030. خلال هذه الحقبة الطويلة، لا يحسب لمجلس التعاون الخليجي إنجاز يذكر، فاتفاقية الاتحاد الجمركي لم تطبق حتى الساعة، ومن أجل التغطية على الفشل تم القفز إلى اتفاق السوق المشتركة الذي لم يطبق أيضا، واستمر القفز إلى العملة الموحدة التي فشلت، وكان إعلان القفز المفاجئ على كل ما تقدم بالسعي إلى الاتحاد الخليجي الذي أفشله تهديد عمان بالانسحاب من المجلس في نوفمبر 2013 إن تم بحثه في قمة ديسمبر الفائت في الكويت. لم يعد الفشل في تنفيذ الاتفاقات يمثل صدمة للمواطنين أو للمهتمين بشؤون المجلس لأن الفشل بات يمثل القاعدة، ولكن الجديد هو الانتقال من مرحلة الابتهاج بتسويق الاتحاد السياسي، إلى إعلان سحب السفراء أي القطيعة بين دول مبشرة بالاتحاد. ولقياس جدية وخطورة الحدث، لابد من مقارنته مع الأزمة الأوكرانية المتزامنة، فلأول مرة تعقد مقارنة على مستوى العالم بين أحداث عام 1914 التي قادت إلى الحرب العالمية الأولى، وتلك الأزمة، وإن في ذلك بعض المبالغة، ورغم ذلك، لم تسحب أوكرانيا ولا دول الاتحاد الأوروبي ولا الولايات المتحدة الأميركية سفراءها من روسيا، ولا روسيا فعلت. بينما في أزمة «مجلس التعاون» تم سحب ثلاثة سفراء من دولة رابعة في منظومة من ست دول، والعذر كان عدم تنفيذ قطر لاتفاق لا يعرف المواطن محتواه، بعد التأكيد على التزام قطر بتنفيذ الاتفاق السري في اجتماع 17 فبراير الفائت في مطار الكويت. ولم يمنع ذلك الغضب توقيع الدول الأربع ـقطر والثلاث المقاطعةـ على الاتفاقية الأمنية الخليجية، فالاتهام ظل حول قيام قطر بزعزعة الأمن في الدول الثلاث الأخرى. في أوروبا كادت دولة صغيرة في تسعينيات القرن الفائت هي الدنمارك ذات الخمسة ملايين نسمة أن توقف مسيرة الاتحاد الأوروبي حول ما سمي باتفاق ماستريخت، وقبل بضعة أسابيع أوقفت سويسرا الصغيرة اتفاق حرية انتقال العمال مع الاتحاد الأوروبي، وخلال العام الحالي قد تنسلخ اسكتلندا عن بريطانيا العظمى، وفي عام 2017 قد تنسلخ بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي. القاسم المشترك بين كل الأحداث المذكورة، هو «الاستفتاء الشعبي»، أي مشاركة وإرادة الناس في صنع القرار، بينما انتقلت دول مجلس التعاون الخليجي من عرس الاتحاد إلى القطيعة في حدود 4 شهور، وفي الحالتين، لا رأي للناس فيما يحدث، فمن يعزف للأعراس أو يقرع طبول الحرب هو مؤتمرات أو اجتماعات القمة وحدها. في خلاصة، إذا كان أمن دول المجلس هشا لدرجة إمكانية تقويضه من أعمال أكاديمية التغيير أو خطبة جمعة في قطر، فالأمن الهش هو ما يتطلب الإصلاح، وتلك الظواهر ـأي الأكاديمية وخطب الجمعةـ ساعدت في اختبار فشله. أما إذا كان ما يحدث أعمق وأكبر، فمن حق الناس وهم أساس الدولة وهدف أمنها أن يعرفوا وأن يكون لهم رأي فيه. المؤكد أن حصر إعلان الإنجازات أو الحروب في قمة الهرم لن يخلق دولا ولا منظومة تعاون ناجحة، كما أنه أمر عفا عليه الزمن بسقوط الستالينية، وعلى دول مجلس التعاون الخليجي أن تعي تلك الحقيقة، فالإنجازات لا تتحقق سوى للدول بكامل شعوبها، أما المصائب، فيكفيها قرار فردي. وأزمة العالم المالية الأخيرة أثبتت أن أشد أعداء الاستقرار والبناء هو سواد حالة عدم اليقين، وذلك القفز من الابتهاج إلى القطيعة في منظومة دول مجلس التعاون يخلق بيئة مليئة بالشعور بغياب اليقين وفقدان الثقة.

باقي تفاصيل التقرير على موقع «الأنباء»

ملتقى الكويت الاستثماري الثالث بحث عقبات الشباب في المشاريع الصغيرة وكيفية رعاية الدولة لهم

مال الله: المشروعات الصغيرة ليست «ترفاً».. ولكنها مكون أساسي للاقتصاد

الجلسه الاولى للمؤتمر ويبدو من اليمين فواز الحصينان وداود معرفي وفارس العنزي وابراهيم الكندري وماضي الخميس وبدر مال الله وايهاب المقابلة

عبدالرحمن خالد

الحصينان: ضرورة تعزيز الثقافة ووضع الدراسات التوضيحية لتحديد مكامن الخلل مع الجهات ذات الصلة

المقابلة: نفتقر لسياسية واضحة مرتبطة بتوجهات الاقتصاد التنموية

معرفي: جزء كبير من مشروعات الشباب من مأكولات وهو أمر طبيعي ويلقى نجاحاً لافتاً على مستوى العالم

انطلقت أمس فعاليات ملتقى الكويت الاستثماري الثالث والذي يقام على مدى يومين متتاليين، حيث شهد الملتقى حضور عدد كبير من المبادرين ونخبة من المتحدثين في قطاع المشاريع الصغيرة، إذ ناقشوا العقبات التي تواجه الشباب في المشاريع الصغيرة، بالاضافة الى كيفية رعاية الدولة لهؤلاء الشباب والذين يضعون جزءا كبيرا من أحلامهم في ان تدعمهم الدولة، وايضا الشباب في القوانين والتشريعات الاقتصادية.

حيث افتتح أمين عام الملتقى الإعلامي ماضي الخميس وأدار الجلسة الأولى من الملتقى استاذ الاقتصاد في جامعة الكويت د.ابراهيم ميرزا الكندري.

حيث أكد مدير عام المعهد العربي للتخطيط بدر مال الله في كلمته خلال الملتقى على أهمية المشاريع الصغيرة في عملية نمو العجلة الاقتصادية في الدولة، مشيرا الى ان تلك المشاريع ليست مستحدثة على السوق بل انها كانت مطروحة خلال فترة الثمانينيات، حيث كانت عنصرا أساسيا وفعالا لتعزيز القدرة التنافسية في السوق.

وقال ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة باتت محركا أساسيا للنمو الاقتصادي والتي تعزز القدرة التنافسية في معظم بلدان العالم، ففي ألمانيا على سبيل المثال تشكل نسبة 40٪ من الناتج المحلي كما انها تشغل عمالة بنسبة تصل الى 45٪، كما تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سنغافورة ما نسبته 80٪ من الناتج المحلي الاجمالي. ولفت الى ان المشروعات الصغيرة ليست نوعا من «الترف» كما يصورها البعض كما لا ينبغي النظر اليها إلا من خلال كونها مكون أساس للاقتصاد الوطني ولذا يجب ان تكون الرؤية والفلسفة للمشروعات الصغيرة واضحة المعالم.

من جهته، قال الوكيل المساعد لقطاع الشباب في وزارة الشباب فواز الحصينان ان المشروعات الصغيرة والمتوسط في امس الحاجة الى الواقعية وتقديم الحلول المنطقية قابلة الى التطبيق وهذا لن يأتي بدون الاهتمام بالقوة الوطنية وقدرة الابتكار خاصا ان القطاع الخاص غير قادر على احتضان مبتكرات الشباب وهو ما نمى فلسفلة ريادة الاعمال بأن يفضل الشباب الذهاب الى القطاع الحكومي خوفا من المخاطرة في القطاع الخاص داعيا لتعزيز الثقافة ووضع الدراسات التوضيحية لتحديد مكامن الخلل مع جهات ذات الصلة.

وأكد على الاهتمام في الدور الذي تقوم به الوزارة منذ مرسوم تأسيسها لافتا الى انها تهدف الى رفع القدرة التنافسية عند الشباب.

ومن جانبه، أشار مستشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معهد العربي للتخطيط د.ايهاب المقابلة الى التحديات التي تواجه عمل المشروعات وهو افتقارها الى سياسية واضحة مرتبطة بتوجهات الاقتصاد التنموية بالاضافة الى موضوع التمويل والاعتماد على القطاع العام وغياب القدرات الادارية تشكل تحديات امام هذه المشروعات.

بدوره، انتقد عضو الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة داود معرفي تناول البعض لموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستهزاء من قبل البعض خاصة حينما يتم اقتصارها على بعض المنتجات الاستهلاكية من مأكولات وأطعمة كالكب كيك والهوت دوج، لافتا الى انه بالفعل جزء كبير من مشروعات الشباب الكويتي يتكون من مأكولات وهو امر طبيعي ويلقى نجاحا لافتا على مستوى العالم.

وأشار الى ان الصندوق سيوفر الأراضي للشباب المبادرين من أصحاب المشاريع الا ان الأمر ليس بهذه السهولة فيما يتعلق بالتوقيت وان هناك جهودا تبذل مع الجهات الحكومية الأخرى لتوفير الأراضي، مشيرا الى ان الصندوق كذلك سيساهم في الدورة المستندية وهو الامر الذي قد يقتصر على المبادرين الذين سيدخلون تحت مظلة القانون الا اننا سنسعى لان يشمل الجميع الى جانب العديد من المميزات الأخرى.

العنزي: 700 دينار دعم لكل كويتي شهرياً

قال مدير إدارة المشروعات الصغيرة في برنامج إعادة هيكلة القوة العاملة فارس العنزي ان الاستثمار الحقيقي يبدأ من الشباب ولابد من ترتيب فرص استراتيجية لاستثمار طاقاتهم، مشيرا الى ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت تحتاج الى اصلاح الخلل في هيكل سوق العمل وفي ظل تكدس العمالة الوطنية حيث يبلغ عدد الكويتيين في القطاع الحكومي 96٪ بينما يعمل في القطاع الخاص 4٪ مقسوما منها 1٪ رواد أعمال.

وقال العنزي: ان الأرقام تشير الى وجود أزمة تثير القلق ولابد من إيجاد السبل الصحيحة لحلها، مشيرا الى ان ذلك ما يحاول معالجته برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة في ادارة المشروعات الصغيرة وبالفعل استطاع البرنامج ان يرفع نسبة مشاركة العمالة الوطنية في القطاع الخاص من 1200 كويتي في 2001 الى 85 ألف كويتي حتى الوقت الحالي.

ودعا الى خلق المزيد من فرص العمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاهتمام بمخرجات التعليم وتغيير نوعية وثقافة الشباب الكويتي من جانب الجهات ذات الاختصاص والتي تزداد حجما يوما بعد يوم، فمخرجات التعليم تصل الى 42 ألف سنويا وبالتالي يجب فتح المجال امام الشباب للعمل الحر، مطالبا بإنشاء مجلس ادارة معني بالمشروعات الصغيرة يتضمن جميع الجهات الحكومية المعنية بهذا القطاع لتجتمع على طاولة واحدة ويتم الاتفاق على سياسة واحدة لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقال ان السياسات التي ينتهجها برنامج دعم العمالة من مزايا مالية لها دور كبير في تحفيز الشباب على العمل في القطاع الخاص في ظل إيمان البرنامج بأن العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو الحل السحري والسريع للمشاكل التي يعاني منها سوق العمل في الكويت، لافتا الى ان دعم العمالة يقدر بـ 700 دينار شهريا ولا توجد دولة غير عربية في العالم تقدم دعما ماليا شهريا بهذا المعدل، لذلك الأمر بحاجة الى توفيق جهود واستراتيجية واضحة وتوحيد الجهود فيما بين الجهات الحكومية.

الجلسة الثانية ناقشت تطلعات وتحديات المبادرين بالمشروعات الصغيرة

الجلسة الثانية ويبدو من اليمين محمد العنجري واحمد الحزامي واحمد الفضلي وماضي الخميس وخالد الزنكي

شوق حلاوة

انطلقت الجلسة الثانية التي حملت عنوان «تطلعات وتحديات المبادرين في المشروعات الصغيرة» من خلال تحدث المبادرين عن تجاربهم الشخصية ورؤيتهم وتطلعاتهم المستقبلية حول المشروعات الصغيرة كبديل عن الوظائف الحكومية في الكويت، مبينين أهم المعوقات التي تواجه الشباب في ضوء الأزمة المالية التي أثرت على العائد، وأدار الجلسة الثانية الإعلامي أحمد الفضلي.

بدوره، قال محمد العنجري الذي أنشأ مصنعا خاصا في الصين للملابس خاصة كويتية تحت شعار «دير آند دير» وتطلب منه مشروعه توظيف عدد من العاملين لتسويق منتجاته إلى العالم إلا أن الأزمة الاقتصادية في عام 2009 كانت سببا لخسارته بنسبة 70٪ وتم إغلاق المصنع.

وأضاف أنه عاد من جديد ليعمل في السوق الكويتي، وأنه يملك 4 فروع لإنتاج الملابس و5 فروع للمطاعم وهو ما يعني اهمية التصميم على النجاح.

كما قال المبادر أحمد الحزامي انه على المدى القريب يكون العمل في القطاعين العام والخاص أكثر جدوى ماديا لكن على المدى البعيد يكون عائد المشروعات الصغيرة أفضل بكثير من البداية، مشيرا إلى أنه شعر بحاجته إلى المعرفة فأخذ عمله بطريقة شبابية وذهب للدراسة الى الخارج لمعرفة عيوبه، مبينا أنه حقق نجاحا في مشروعاته وانطلق إلى دول الخليج للاستثمار.

من جهة أخرى، قال المبادر خالد الزنكي انه في سنة واحد عمل في القطاعين الحكومي والخاص وقدم استقالته، وبين أن مشروعه كان مخاطرة وهو كيفية تسويق المنتجات، لافتا الى ان من ضمن المعوقات التي تواجه الشباب الدعم المالي.